20030617-0001-2

ألا يوجد وزير واحد... ؟

خلال إعتصامها الأسبوعي أمام مقر مجلس الوزراء، وزعت "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" البيان التالي:

دخلت قضية المفقودين **عامها التاسع والعشرين** دون أن تجد الحل المنطقي والعادل لها. ومرد ذلك يعود الى أسلوب المماطلة والتسويف الذي إنتهجه، وما زالوا، المسؤولون المتعاقبون على حكم البلاد إزاء هذه القضية الإنسانية. إن هذه المأساة تطال شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين على الأراضي اللبنانية، تعدادها على الأقل ٢٣١٢ مفقوداً (وهو العدد المسجل لدى اللجنتين الرسميتين بعد تنقيح الأسماء وإلغاء تلك المتكررة) إضافة الى عدد أفراد عائلاتهم.

سنتان ونصف السنة إنقضت على تشكيل اللجنة الرسمية الثانية المسماة "هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين" والتي حدد لها مهلة ستة أشهر لإنجاز عملها، دون أن ترفع تقريراً الى مجلس الوزراء بنتيجة هذا العمل وفقاً لقرار تشكيلها الصادر عن هذا المجلس، وبالرغم من إعلان رئيس هذه اللجنة الوزير فؤاد السعد، أكثر من مرة، أن مشروع التقرير منجز منذ عدة أشهر.

شهران مرّا على تشكيل الحكومة الحالية، وجميع المستندات والمحاضر بما فيها مشروع التقرير قد إستقرت في رئاسة مجلس الوزراء، بعد إنتقالها من الوزير السعد الى المدعي العام التمييزي. كذلك، مرّ شهرين على إعتصام الأهالي كل مرة يجتمع فيه مجلس الوزراء بغية لفت نظر الرؤساء والوزراء على ضرورة الإفراج عن هذا التقرير.

وهنا نسأل:

- الى متى سيبقى هذا الملف محتجزاً في أدراج المسؤولين؟ ولماذا لا ينقل الى طاولة مجلس الوزراء وهل دخل في سلة الملفات الخلافية؟
- ألا يوجد وزير واحد على الأقل، بين الثمانية والعشرين، يجرؤ على القول لهم مجتمعين أن هذا الملف فوق التسميات ولا يجوز إدخاله في البازارات والتجاذبات السياسية؟
- ألا يوجد وزير واحد يجرؤ على سؤال مجلسه إثناء إنعقاده عن عدم متابعة تنفيذ القرار رقم ٤٢ الصادر عنه بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠ القاضي بتشكيل الهيئة المذكورة وبالمهام المطلوبة منها؟
- ألا يوجد وزير واحد على الأقل يجرؤ على نقل مشاهدته الأسبوعية لمنظر الأهالي يفترشون رصيف المتحف الوطني فيما تحاصرهم بنادق القوى الأمنية بلباسها العسكري والمدني وكذلك صمت مجلس الوزراء؟

وهنا نجيب:
إنهم أولادنا يا دولة، ومن المفترض أن يكونوا أيضاً أولادك!
من حقنا أن نعرف مصيرهم، ومن واجبك يا دولة أن تحدديه ...
من خلال الإفراج الفوري عن تقرير الهيئة الرسمية،
والذي من المفترض أن يتسم بالدقة والوضوح لجهة تضمنه
عدد وأسماء الأحياء من المفقودين وأمكنة إحتجازهم، وعدد وأسماء الذين أصبحوا في عداد الموتى،
ليصار الى إتخاذ الإجراءات المترتبة عن ذلك
وفي مقدمتها السعي الجدي للإفراج عن الأحياء ولإسترجاع رفات الموتى.

بيروت في ١٧ حزيران ٢٠٠٣
لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان